مجلة الاقتصاد الزراعي والعلوم الاجتماعية

موقع المجلة & متاح على:www.jaess.journals.ekb.eg

رؤى الزراع حول مشكلة التفتت الحيازى وآليات تجميع الحيازات المفتتة في محافظة المنوفية

معمر جابر جاد *، منى فتحي سلامة ، حسام حسن الباشا و شيماء مسعد نبع

مركز البحوث الزراعية، معهد بحوث الارشاد الزراعي والتنمية الريفية

Cross Mark

الملخص

استهدف هذا البحث التعرف على أسباب التفتت الحيازي والآثار السلبية له من وجهة نظر الزراع، وأهمية تجميع الحيازات المفتتة ودرجة استعداد الحائزين للمشاركة في روابط تجميع الحيازات المفتتة والوقوف على الشكل التنظيمي الأفضل لروابط وتعاونيات تجميع هذه الحيازات، والتعرف على اهم مشكلات تنظيمات الادارة الجماعية للأرض واجري هذا البحث على 220 مزارع من الحائزين لمساحات اقل من فدان واحد داخل المراكز التسعة لمحافظة المنوفية، وجمعت بيانات البحث خلال شهري مارس وابريل عام 2022 عن طريق المقابلة الشخصية باستخدام استمارة استبيان اعدت لتحقيق اهداف البحث، واستخدم في عرض البيانات كل من الجداول التكرارية والنسب المئوية والانحراف المعياري والمدى والمتوسط المرجح. وكانت اهم نتائج هذا البحث: أهم أسباب التفتت الحيازي كانت قوانين وشرائع الميراث من وجهة نظر 98.2% من المبحوثين، ثم الزيادة السكانية وضعف التعاونيات الزراعية وضعف روابط ومنظمات الزراع اهم الآثار السلبية لمشكلة التفتت الحيازي من وجهة نظر المبحوثين فقد في مساحة الرقعة الزراعية نتيجة كثرة الحدود والفواصل والمراوي، وتدهور خصوبة التربة، وزيادة استهلاك وفقد مياه الري يشير غالبية المبحوثين الى أهمية تكوين مشروعات وروابط وتعاونيات لتجميع الحيازات الصغيرة، واهم اشكال التجميع كانت من خلال الادارة الجماعية للأرض من خلال إنشاء روابط وتنظيمات تعاونية للمزارعين، ويفضلون طريقة الانتخاب بين الأعضاء لاختيار مجالس إدارة روابط تجميع الحيازات، ولمدة انتخابية متوسطها 3.8 سنة، واختصاصات اهمها تشجيع مشاركة الارشاد الزراعي وتدريب الزراع، وادارة الخلاف والنزاع بين الأعضاء، والتعاون مع المنظمات الأخرى. مشكلات الادارة الجماعية للأرض وتكوين روابط تجميع الحيازات المفتتة تمثلت في: كثرة الاختلافات بين الأعضاء، وتقييد حرية المزارعين في زراعة ما يناسبهم، ومشكلة الحدود بين اراضي الفلاحين.

الكلمات المفتاحية: التفتت الحيازي – روابط الزراع – الجمعيات التعاونية

المقدمة

تعاني الزراعة المصرية من العديد من المشكلات التى تحد من تطورها وتقف حائلا ضد التنمية الزراعية بصفة عامة، لعل من أبرز هذه المشكلات مشكلة التفتت الحيازي وتقزم الملكيات الزراعية

وتعتبر مشكلة التفتت الحيازي من أهم المشاكل التى تواجه القطاع الزراعي فى مصر والتي يرجع بعض خبراء الزراعة سببها إلي قوانين الإصلاح الزراعى وأنها السبب الرئيسي لتفتت الملكية الزراعية وتقسيم الأرض الزراعية مكانيا الى قطع منفصلة وقيام الأفراد بامتلاك أو إدارة أو إيجار أكثر من قطعة أرض غير متجاورة، حيث وصلت نسب الحيازات التي تقل مساحتها عن فدان واحد نحو 48.29% من إجمالي مساحة الاراضى الزراعية في مصر، مما أدي إلي صعوبة استخدام الزراعة والحصاد الآلى وميكنة الخدمة وصعوبة إدارة عملية التسويق وارتفاع تكاليف الإنتاج وهدر فى مياه الرى وذلك مقابل فوائد قليلة مثل زيادة العمالة العائلية وتلافى أثار المخاطرة ووجود حافز لزيادة الإنتاجية (ايمان زغلوك 2018)

وذكر وهبة وآخرون (2020) عن عبلة عبد اللطيف ان إستراتيجية التنمية الزراعية المستدامة 2030 تشير إلى أن من أهم تحديات ومعوقات التنمية الزراعية مشكلة التفتت الحيازى، كما أوضحت بعض الدراسات أن مصر تحتل الترتيب السابع على مستوى العالم من حيث التفتت الحيازي في الأراضي الزراعية.

وقد اظهرت الاحصاءات الجدولية التي وردت عن ايمان زغلوك (2018، ص24) ارتفاع اعداد الحائزين من 1213915حائز سنة 1929 بمتوسط ملكية حيازية بلغ 6.13 فدان لكل حائز الى 1642160 حائز سنة 1960بمتوسط ملكية حيازية بلغ 3.79 فدان لكل حائز بعد تطبيق قوانين الاصلاح الزراعي، ثم الى 3718000 حائز سنة 2000 بمتوسط ملكية حيازية بلغ 2.4 فدان لكل حائز بعد تحرير العلاقة بين المالك والمستاجر ثم الى 4439530 حائز سنة 2010 بمتوسط ملكية بلغ 2.19 فدان لكل حائز.

ولا زالت مشكلة التفتت الحيازي تتزايد كما تشير الاحصاءات، وتتزايد معها تداعياتها واثارها السلبية التى تمثل عقبة كبيرة في طريق التنمية الزراعية، ولقد اجريت العديد من البحوث والدراسات للتعرف على الآثار السلبية للتفتت الحيازي منها دراسات إبراهيم (1972) وبشير(1973) وعزة غزالة (2002) والدسوق (2003) وايمان زغلوك (2018) ووهبة وآخرون(2020) والتى خلصت الى أن التفتت الحيازى يؤدي الى نقص الكفاءة الإنتاجية، وتبديد جزء كبير من وسائل الإنتاج وبالتالي الى زيادة التكاليف الإنتاجية وضياع مساحات كبيرة من الاراضى تقدر بنحو 12% من أخصب الموارد الأرضية بسبب كثرة الحدود والفواصل بين الحيازات والقطع الصغيرة، وتدهور خصوبة التربة، كما يؤدى هذا التفتت الى تشتت الجهد للحائز وضياع الكثير من وقته فى التنقل بين القطع المتناثرة المكونة لحيازته وبالتالي تكون هناك صعوبة في استخدام الآلات الزراعية الحديثة والتمتع بمزايا استخدامها والتى قد يكون من أهمها خفض التكاليف الإنتاجية وسرعة الانجاز فى اداء العمليات الزراعية، كما يؤدى الى زيادة الفاقد فى مياه الري، والى إنتشار الأمراض وصعوبة عمليات المقاومة بالطرق الحديثة، وارتفاع تكاليف العمليات التسويقية فى المزارع الصغيرة، بالإضافة إلى صعوبة القيام بالتصدير، وضعف القوى التساومية لصغار المزارعين، وضعف القدرة على الاقتراض، وزيادة حالات النزاع والصراع بين المزارعين، وإتساع الفجوة الغذائية، وضعف الإستقرار الإجتماعى والأمان الإجتماعى فى المجتمع، وإتجاه الزراع لبيع الأراضى أو البناء عليها، وعزوف الزراع عن زراعة المحاصيل الإستراتيجية، وانتشار ظاهرة الإتجار فى الأراضى الزراعية .

ولم تنشأ مشكلة التفتت الحيازي من فراغ، وانما هناك العديد من الاسباب والظروف والاحداث التى ادت الى ظهور المشكلة وتفاقمها سنة بعد اخرى، واتفقت العديد من الدراسات التى تقصت اسباب التفتت الحيازي منها دراسة محمد واقلاديوس(1992) التي اشارت الى ان نظام الأرث هو مصدر نحو 57% من المساحة المملوكة فى حين كان الشراء فقط المصدر لنحو 12% من المساحة.

واشار وهبة واخرون (2020، ص14) نقلا عن الشاذلي الى بعض أسباب مشكلة التفتت الحيازي والتى منها إرتفاع معدلات الزيادة السكانية مع محدودية الأرض الزراعية وزيادتها بمعدلات أقل من الزيادة السكانية مما أدى إلى إنخفاض متوسط مساحة الحيازة الزراعية، كما تعزى إلى قوانين الإصلاح الزراعى والتى بموجبها تم تحديد الحد الأقصى للملكية الزراعية فى مصر، هذا بالإضافة إلى قوانين التوريث وما ينتج عنها من توزيع ملكية الفرد بعد وفاته على عدد من الورثة ولجوء البعض إلى بيع أنصبتهم إلى أفراد آخرين، وكذلك تبعثر المساحات التى يحوزها الفرد سواء بالملك أو الإيجار وتباعدها عن بعضها فى مناطق مختلفة ومتناثرة مع زراعة القطعة الواحدة بعدد من المحاصيل .

وتعددت الاستراتيجيات والطرق والاساليب لمواجهة مشكلة التفتت الحيازي والتغلب على آثارها السلبية والمشكلات العديدة التى تسببها منها ما

*الباحث المسئول عن التواصل

البريد الالكترونى:dr.moamergad@gmail.com

DOI: 10.21608/jaess.2022.148421.1063

هو على المستوى الدولي حيث ان المشكلة موجودة في كثير من دول العالم ومرتبطة بظروف وسياسات واحداث ادت لتفاقمها، ومنها ما هو على المستوى المحلى في مصر، والتى ارتبطت بالعديد من المحاولات والاستراتيجيات التى تم اتباعها للتغلب على هذه المشكلة منذ عقود وحتى الان وفيما يلي استعراض لبعض من هذه الاستراتيجيات سواء على المستوى الدولى او المستوى المحلي

تجارب تجميع الحيازات المفتتة على المستوى المحلى

هناك العديد من تجارب تجميع الحيازات المفتتة على المستوى المحلي منها تجربة مشروع تجميع الاستغلال الزراعي والذي بدأته الدولة المصرية في موسم 1960-1961، وكان الهدف منه إعادة تنظيم استغلال الأراضي بحيث تصبح الزراعات الصغيرة المفتته مجمعة في وحدات مساحية كبيرة مزروعة بمحصول واحد حتى يتسنى تحقيق الاستغلال الاقتصادي للموارد الأرضية، وزيادة الإنتاج الزراعي وتحسينه وبالتالي زيادة دخل المزارع، مع الاستعانة بالنظام التعاوني في توفير الإمكانيات الزراعة واستخدام أفضل أساليب الإنتاج، كما كانت من أهم أحد سمات المشروع هى المحافظة على الملكية الزراعية الفردية للمزارعين، حيث تزرع مساحات كبيرة نسبيا من الارض بمحصول واحد بحيث لا تمس حقوق الملكية الفردية للحائزين فيقسم مثلا زمام القرية الى ثلاثة أحواض متماثلة المساحة تقريبا يزرع اولها قطنا، وثانيهما قمحا وثالثهما برسيم وبذلك تكون الاحواض الثلاثة فيما بينها دورة زراعية منتظمة الا ان المزارع الذى تقع كل حيازته فى الحوض الاول مثلا لن يستطيع زراعة كل ارضه قطن بحكم القانون ولانه يكون فى حاجة الى الحبوب والبرسيم وللتغلب على هذه المشكلة فقد سمح نظام التجميع بحل ذلك من خلال المهايآت الزراعية او البدل او الايجار .

وقد اشارت ايمان زغلوك (2018: ص 18) الى تجربة مشروع المزارع الصغير وهو مشروع تجريبي قامت به وزارة الزراعة المصرية بالتعاون مع وكالة التنمية الأمريكية (USAID) بين الأعوام (1982-1986)، حيث استهدف المشروع تحويل صغار المزارعين من زراعة الكفاف الى الزراعة من أجل السوق لتحقيق دخلا نقديا لهم، بدأت خطوات تنفيذ المشروع بتجميع الحيازات صغيرة الحجم مع عدم المساس بالملكية فى حيازات أكبر الواحدة منها تتراوح مساحتها بين (5- 10) أفدنة ثم يختار المحصول المناسب لزراعته بوسائل وتكنولوجيات حديثه، وتقديم ما يلزم له من خدمات من الربط بين الارشاد الزراعى والتمويل من بنك التنمية والائتمان الزراعي، وساعد المشروع على تطوير العمل التعاوني وتدريب المرشدين على ذلك وتسهيل العمل الإرشادي ومشاركة الباحثين من خلال زيارتهم للتجميعات في عمليات التطوير بما يفتح الطريق لاستيعاب اساليب الزراعة الحديثة وزيادة الانتاجية .

ومن هذه التجارب كذلك مشروع تجميع الحيازات الزراعية فى قرى صعيد مصر (2009- 2014) الذي قدمها برنامج الغذاء العالمي التابع للأمم المتحدة في صورة مبادرة مشروع تجميع الحيازات الزراعية الصغيرة فى فى محافظتى سوهاج واسيوط حيث تعتبر هاتين المحافظتين من المحافظات المصنفه الأكثر فقرا فى مصر، وحقق المشروع كثير من النتائج الايجابية منها زيادة إنتاجية وحدة المساحة، ورفع مهارات المزارعين، والتوفير فى المياه المستخدمه فى عملية الرى وأتباع أساليب الري الحديث، وترشيد استخدام الأسمدة والمبيدات الكيماوية وزيادة نسبة العائد الاقتصادي من نشاط الانتاج الزراعى من خلال مبدأ وفورات السعة وهو ما ساعد في تحسين الوضع الاقتصادى والاحوال المعيشيه لصغار المزارعين وأسرهم .

بعض التجارب الدولية في تجميع الحيازات المفتتة

من التجارب الدولية في تجميع الحيازات الصغيرة تجارب اندونيسيا وايطاليا وروسيا ، فقد اشار الشاذلي (2005) الى تشابه هذه الدول فى معالجة ظاهرة التفتت الحيازى عن طريق انشاء جمعيات تعاونية متعددة الأغراض يكون الغرض الاساسى منها هو زيادة دخل الأعضاء المشتركين في الجمعية مع احتفاظ كل عضو بملكية أرضه، وبذلك يؤول إليه دخل من العائد على الملكية الخاصة به، ومهمة الجمعية تنظيم الزراعة فى القرية بالطريقة التي تضمن الاستغلال الامثل للموارد الزراعية واختيار أصناف تقاوي جيدة خالية من الأمراض وعالية الإنتاجية كذلك تنظيم مكافحة الآفات وحفر القنوات و المصارف وتربية الحيوانات الزراعية كما ان بعض العمليات الزراعية تؤدى جماعية كالري والحرث ولتسهيل هذه العملية تقوم الجمعية بتقسيم ملكية المزارع على ثلاث أحواض لتوحيد الدورة وهذا التنظيم أدى إلى التغلب على مشاكل الإنتاج ومقاومة الآفات وتنظيم الرى وتقوم الجمعية التعاونية بالتسويق وتخصم من المزارع ثمن العمليات الزراعية من ارباح بيع المحصول، وبالتالي نجد ان عند القيام بالعمليات الزراعية بشكل جماعي يتحقق الإنتاج الكبير مما يؤدى الى حصول المزارع على عائد أعلى مما كان سوف يحصل عليه اذا ما كان يحصل عليه عن الزراعة بمفرده .

ومن التجارب الدولية ايضا تجربة اليابان، فقد اشارت ليلى جاد الرب (2006) الى ان مشكلة تفتت الحيازات الزراعية بدأت في اليابان بعد الحرب العالمية الثانية عندما قامت الحكومة اليابانية بالشراء الجبرى للاراضى الزراعية من كبار الملاك وإعادة توزيعها على الفلاحين أصحاب الملكيات الصغيرة أو من ليس لديهم أرض. وقامت بتحديد سقف الملكية بحوالى 7 فدان، وعلى الرغم من الاثر الإيجابى لهذا القرار المتمثل فى زيادة الحافز لدى الفلاحين على الإنتاج إلا أن له آثار سلبية تمثلت في تفتيت الأراضي الزراعية. وقامت اليابان بالعديد من التجارب لحل مشكلة التفتت الحيازي منها رفع الحد الاقصى للملكيات الفردية ودعم وتشجيع العمل التعاونى لتجميع الحيازات المفتتة وكان من بين اهم هذه التجارب إنشاء الشركات التى تدير مجموعة من المزارع ويمارس أصحاب الاراضى فى هذه الشركة دورا مزدوجا كمزارعين وكأعضاء مجلس إدارة أو موظفين بالشركة وبالتالي تصبح الشركة هي صاحبة الأرض، ويحصل أصحاب الملكيات الصغيرة المكونة لتلك الشركة على أسهم وعوائد لتلك الأسهم، على أن يتم توريث تلك الأسهم وبيعها كأسهم مالية فقط وليس كأرض زراعية .

وهناك تجربة بلغاريا (ليلى جاد الرب 2006) عندما قامت بتطبيق قوانين الإصلاح الزراعي وهو الأمر الذي أدى بدورة الى انتشار ظاهرة تفتت الحيازات الزراعية، حيث أرتفع عدد الحيازات الزراعية من 2.6 مليون حيازة زراعية الى 12 مليون حيازة زراعية خلال الفترة من 1991 حتى 2002 وقد تراوح متوسط الحيازة الزراعية ما بين 0.3، 0.5 هكتار عام 2002 وتفاقمت مشكلة تفتت الحيازات فى ظل قوانين التوريث التى تنص على تقسيم الحيازات الزراعية بالتساوي بين الورثة. لذلك فقد قامت بلغاريا بتشجيع تجميع ودمج الأراضي من خلال مجموعة من الآليات مثل أنشاء صندوق لدعم تجميع الاراضى واستبدال الحيازات الصغيرة بأخرى كبيرة، هذا بالإضافة الى قيامها بحملات توعية بجدوى تجميع الاراضى لاعتبارات الكفاءة، وأخيرا فقد تم تخفيض رسوم تسجيل الحيازات الزراعية لإدماجها فى القطاع الرسمي لتسهيل التعامل عليها بيعا وشراء

ولازالت مشكلة التفتت الحيازي تتطلب حلولا مناسبة، وقد تناولت كثير من البحوث والدراسات الطرق والاستراتيجيات المناسبة للتعامل مع مشكلة التفتت الحيازي

وقد اشارت استراتيجية التنمية الزراعية المستدامة 2030 (2009) الى ان مواجهة هذه المشكلة يتطلب - فى ظل قوانين وشرائع الأرث - تغييراً جذرياً فى مفاهيم الإدارة المزرعية، ومتطلبات الإلتزام بقوانين التوريث، وقد يكون تطوير نظم الإدارة المزرعية بالتحول إلى الإدارة الجماعية فى ظل تنظيمات مؤسسية لصغار الزراع أحد الحلول الممكنة لهذا التحدي الذي يواجه الزراعة المصرية وتتفاقم حدته سنة بعد أخرى.

ويشير وهبة وآخرون(2020، ص15) الى انه فى ضوء التجارب المحلية والدولية ، يمكن القول أن التعاونيات الزراعية وتنظيمات وروابط صغار المزارعين يمكن إعتبارها آليات مقبولة يمكن البدء بها ثم تطويرها بعد ذلك والإضافة عليها وفقاً لطبيعة النطاقات الجغرافية والأنشطة الزراعية وأنماط الإستغلال الزراعى المطبقة والثقافات الإجتماعية السائدة، كما اشار نقلا عن الشاذلي في مواجهة مشكلة التفتت الحيازى فى مصر ان العديد من الدراسات أوضحت آليات وحلول متعددة منها إستغلال المزارعين للأرض بصورة مشتركة مع إحتفاظ كل مزارع بملكيته الفردية للأرض، والتوسع فى التعاونيات الزراعية للتوفيق بين قوانين الميراث ومقتضيات التقدم الفنى وإستخدام التكنولوجيا والإستغلال الزراعى، وتجميع المزارع الصغيرة فى وحدات أكبر على غرار ما تم فى مشروع (تجميع الإستغلال الزراعى)

وذكر عطية (1964) في دراسته عن تنظيم الاستغلال الزراعي وأثره على الهيكل الانتاجى والتكوين المحصولى ان الدراسة قد بينت زيادة الإنتاجية الفدانية فى الحيازت الكبيرة عنها في الحيازات الصغيرة.

واشار جندي (1967) الى ارتفاع متوسط الإنتاجية لمحاصيل القمح والشعير والفول البلدى والبطاطس والكتان فى سنوات التجميع عنها فى السنوات ما قبل التجميع، وتبين ايضا أثر تجميع الاستغلال الزراعي فى رفع دخول الزراع وبالتالي الدخل الزراعي القومي.

واشار عباس(2013) في دراسته التى استهدفت مشكلة تفتت الهيكل الحيازي الزراعي، وتحديد الآثار الاقتصادية للتفتت، وكذا الوصول لمقترحات للحد من التفتت الحيازي الى ان حوالي 35% من مزارعى عينة الدراسة يؤيدون الاقتراح بالتجميع الزراعى مع عودة الدورة الزراعية، بينما عارض هذا الاقتراح نحو65% من مزارعى عينة الدراسة، وبالنسبة للاقتراح الثانى والخاص بإصدار حيازات فرز أو تقسيم فى حالات الميراث مع عودة

الدورة الزراعية فقد ايده نحو 52.5% من مزارعى عينة الدراسة، وبالنسبة للاقتراح الثالث والخاص بإعطاء قروض ميسرة لشراء القطع المجاورة الاقل من فدان فقد أيده جميع مزارعى عينة الدراسة .

ومع كثرة البحوث والدراسات التي تتناول مشكلة التفتت الحيازي وآثارها وتداعيتها السلبية، وكذلك كثرة التجارب المحلية للتعامل مع هذه المشكلة الا انها لا زالت تتزايد كما تشير الاحصاءات، وتتزايد معها تداعياتها واثارها السلبية التي تمثل عقبة كبيرة في طريق التنمية الزراعية.

المرحلة التمهيدية للبحث

تمت المرحلة التمهيدية لهذا البحث اثناء البرنامج التدريبي في دولة اليابان بعنوان تخطيط السياسة الزراعية Planning of Agricultural Policy" JFY 2015.في منظمتي الجايكا JICA والايداكا IDACA، حيث تم عرض سلسلة من المشكلات الزراعية والسياسات على مجموعة من الخبراء الأكاديميين والقيادات للاستفادة من الخبرات التعاونية الزراعية المتقدمة في دولة اليابان، وكانت ضمن هذه المشكلات مشكلة التفتت الحيازي land fragmentation حيث تحتاج لعمل تجميعات لهذه الأراضي المفتتة consolidation of fragmented land، وتم تقديم خطة عمل Action plan بعنوان:

Promotion of Agricultural Cooperatives to improve land fragmentation, "One bullet and many birds"

تناولت الأسباب والاثار السلبية لمشكلة التفتت الحيازي، باستخدام طريقة، شجرة المشكلات، Problem Tree وعند اعداد التقرير النهائي Final Report في سياق لاحق تم عقد اجتماع في مديرية الزراعة بالمنوفية لرصد وتتبع المشكلة وتحليلها وآثارها السلبية وحلولها المناسبة وفقا لرؤية الخبراء الميدانيين شكل 1 و3

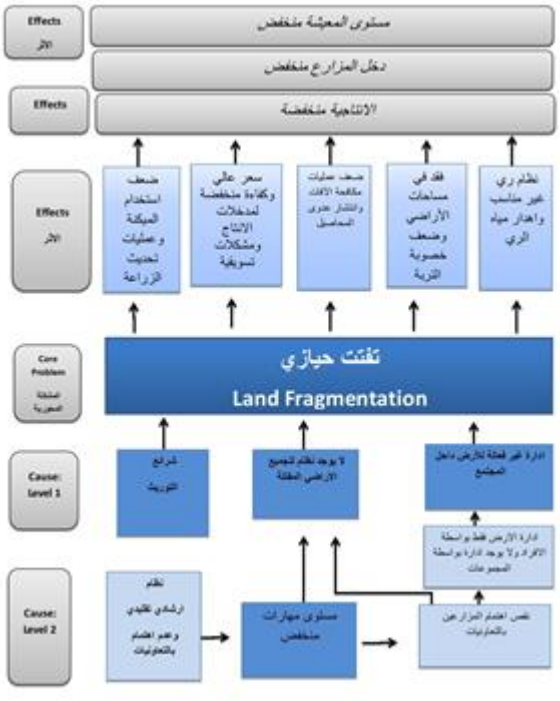

شكل 1. تحليل مشكلة التفتت الحيازي وفق منهجية شجرة المشكلات

مركز هيروساكا توبو (جماعة ادارة المزرعة)

Hiroaki-Tobu District (HAMLET Farm Management Group)

كان النموذج المسمى هاملت يمثل نموذج مناسب جدا لفكرة التجميع الحيازي وحل مشكلات التفتت الحيازي، وتمثل هاملت "Hamlet" or "Sharaku" الاساس لتكون المنظمات التعاونية الزراعية في الريف الياباني، وهي عبارة عن عزبة او تجمع حيازي صغير، وتسمى الحيازات المزرعية (Le) households، والتي يتم اتحادها في وحدات حيازية اكبر تسمى هاملت (تجمع حيازي) عزبة (Shuraku) (hamlets) وهذه التجمعات الحيازية تتحد في تجمعات اكبر تسمى مورا "Mura" وهي التي تمثل القرية، فالقرية Mura هي تجمع لمجموعة من التجمعات " Sharaku" or "Hamlet"" التي هي في الأصل تجمع لمجموعة من الوحدات او الحيازات الصغيرة (Le)، شكل رقم 2 ويتم تمثيل الهاملت داخل منظمة إدارية لإدارة الحيازات الصغيرة من خلال تجمع اداري اكبر كمثال له مركز هيروساكا توبو (جماعة ادارة المزرعة) Hiroaki-Tobu District (HAMLET Farm Management Group)، وكانت اهم ادوار الهاملت انه : قناة للمعلومات من التعاونية الى الزراع، جمع اصوات الزراع داخل الهاملت للتمثيل داخل التعاونية، دعم العمليات المالية والتجارية التي تشكل حركة التعاونية

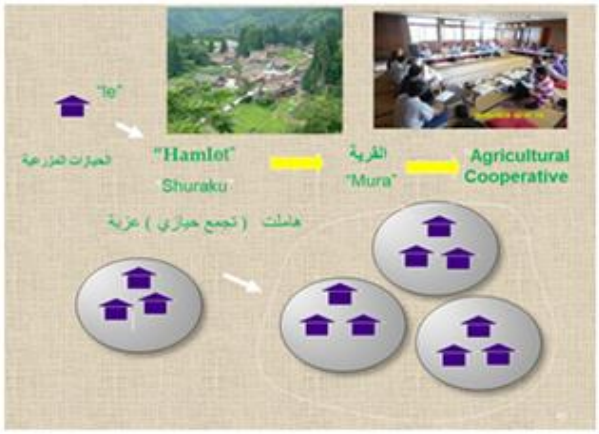

شكل 2. نموذج التجميع الحيازي في اليابان(هاملت Hamlet)

ويمثل هذا التجمع الحيازي شكل مبسط لحل مشكلة التفتت الحيازي، حيث ان مجموعة الزراع أصحاب الحيازات الصغيرة يتم تجمعهم في تجمع اكبر يسمى الهاملت يقوم بالإدارة الجماعية للأرض، ويتم تجميع الآلات والميكنة التي يملكها الزراع في وحدة للميكنة ويتم زراعة الأرض واختيار المحاصيل المنزعة والشراء والتسويق بشكل جماعي في الإدارة، ويتم تجمع ممثلي الهاملت في منظمة تعاونية اكبر للإدارة، ويستبدل الارشاد التقليدي بشكل جديد من المتخصصين advisor لحل المشكلات يتم تعيينه داخل المنظمة التعاونية ثم تنقل الحلول الى الزراع من خلال ممثلي الهاملتس. وتم الاعتماد على هذا النموذج في التجميع الحيازي، وإدارة الحيازات الصغيرة من خلال الجماعات، عند تقديم مقترحات لشجرة الأهداف التي تقابل شجرة المشكلات السابق تناولها، كما يوضح شكل رقم 3، والتي استخدمت بعد ذلك كنموذج استرشادي مبدئي عند اجراء هذا البحث

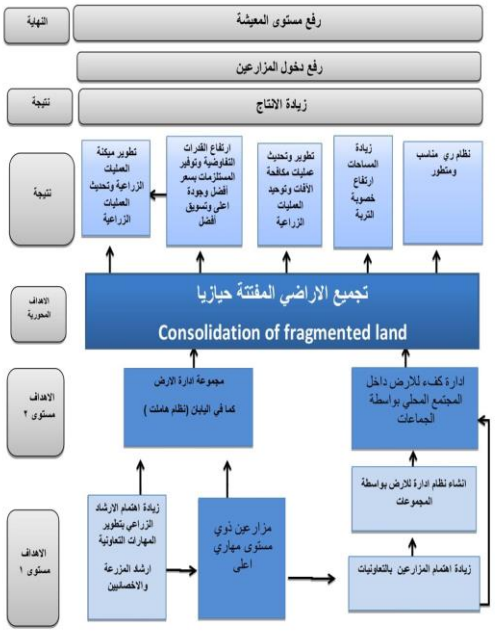

شكل 3. مقترحات حل مشكلة التفتت الحيازي بمنهجية شجرة الاهداف

المشكلة البحثية

مع كثرة البحوث والدراسات التى اجريت لتناول مشكلة التفتت الحيازي وبحث اسبابها واثارها السلبية وطرق واستراتيجيات المواجهة الا ان المشكلة تتفاقم سنة بعد اخرى

وما زالت اعداد الحائزين في تزايد مستمر مع تناقص مستمر في متوسط الملكية الحيازية ومزيد من التفتت الحيازي، وقد تزايد عدد الحائزين

للمساحات القزمية (أقل من فدان) فى جمهورية مصر العربية من حوالي 1050900 حائز عام 1990 إلى حوالي 1601304حائز عام 2000 ثم الى 1971000 حائز عام 2004 ثم الى 2121431 حائز سنة 2010 وبنسبة زيادة تخطت 100 % مقارنة بعام 1990. (وزارة ازراعة واستصلاح الاراضي، الإدارة المركزية للاقتصاد الزراعي، التعدادات الزراعية العامة للفترة من تعداد 82/81 وحتى 2010/2009)

ومحافظة المنوفية من المحافظات التى تعاني بشكل كبير من مشكلة التفتت الحيازي وتقزم الملكيات الزراعية، حيث يبلغ عدد الحائزين للمساحات المفتتة (الاقل من فدان واحد) في سنة 2022 ميلادية حوالى 345310حائز بنسبة بلغت حوالي 80.4% من اجمالي الحائزين بالمحافظة (جدول 1) ، وهذه الحيازات القزمية غطت مساحة 132767 فدان من اجمالي اراضي الحيازات بالمحافظة والتى بلغت 304009 فدان وبنسبة تجاوزت 43.6%، وكان من الملفت للنظر والمعبر بشدة عن حجم المشكلة ان هذه النسبة (80.4%) من اجمالي عدد الحائزين في المحافظة متوسط ملكيتهم حوالي 9.2 قيراط فقط وفقا لحسابات الارقام السابقة، وهو ما يمثل مشكلة كبيرة جدا وتؤثر على الغالبية العظمى من المزارعين بالمحافظة وتؤثر على الانتاجية بصفة عامة وتتسبب في الكثير من المشكلات المرتبطة التى تمثل تحديا كبيرا لتطوير الزراعة بالمحافظة

وهو ما دفع الباحث للوقوف على ابعاد هذه المشكلة من خلال استطلاع اراء المزارعين بالمحافظة والذين يعانون من هذه المشكلة وتقل حيازتهم عن فدان واحد وذلك من خلال عدد من التساؤلات البحثية كان اهمها التعرف على اسباب المشكلة من وجهة نظرهم، والمشكلات والتحديات والاثار السلبية التى ترتبت عن مشكلة التفتت الحيازي بالمحافظة بالاضافة للتعرف على الشكل الانسب لتجميع الحيازات المفتتة في نظام تعاوني للادارة الجماعية للارض المتقزمة حيازيا، وذلك من خلال تحقيق الاهداف التالية:

اهداف البحث

1. التعرف على اسباب التفتت الحيازي من وجهة نظر الزراع
2. التعرف على الآثار السلبية للتفتت الحيازي من وجهة نظر الزراع
3. التعرف على اهمية تجميع الحيازات المفتتة من وجهة نظر الزراع
4. التعرف على الشكل التنظيمي الافضل لروابط وتعاونيات تجميع الحيازات المفتتة من وجهة نظر الزراع من حيث:

5.التعرف على الشكل الانسب لتجميع الحيازات المفتتة من وجهة نظر الزراع
6.طريقة اختيار مجلس ادارة الرابطة
7.الممثلين لمجلس الادارة
8.اختصاصات مجلس الادارة
9.مدة المجلس
10.أفضل اشكال استغلال الموارد الزراعية في نظام تجميع الحيازات
11.التعرف على اهم مشكلات تنظيمات الادارة الجماعية للأرض؟

الأهمية التطبيقية للبحث

تعتبر مشكلة التفتت الحيازي من اهم المشكلات التي تواجه القطاع الزراعي وتمثل عائقا كبيرا للتنمية الزراعية، ويمكن من خلال هذا البحث التعرف على آليات التغلب على مشكلة التفتت الحيازي، وإمكانية تجميع الحيازات القزمية في وحدات مساحية اكبر بتكوين روابط وجمعيات تعاونية للإدارة الجماعية للأراضي المفتتة، والتعرف على مدى ادراك المزارعين للآثار السلبية لمشكلة التفتت الحيازي، ومدى استعدادهم للمشاركة في هذه الروابط، ودوافع هذه المشاركة، والشكل الأنسب الذين يفضلونه لتجميع وإدارة حيازاتهم الصغيرة، والمشكلات التي يمكن ان تواجه العمل التعاوني وروابط الإدارة الجماعية للأرض بما يساعد في التغلب على مشكلات التفتت الحيازي

جدول 1. بعض خصائص التركيب الحيازي لمراكز محافظة المنوفية

المركز	عدد الحائزين للفئة الحيازية الاقل من فدان	اجمالي المساحة للفئة الحيازية الاقل من فدان	متوسط الملكية بالفدان للفئة الاقل من فدان	اجمالي عدد الحائزين بالمركز	% لفئة الحائزين الاقل من فدان على اجمالي الحائزين بالمركز	الترتيب
الباجور	43234	16038	0.371	51197	84.4	1
تلا	41479	14261	0.344	51654	80.3	2
بركة السبع	27926	9806	0.35	34742	80.4	2
الشهداء	32990	11443	0.351	41650	79.2	4
شبين الكوم	41643	15415	0.370	51631	80.7	5
أشمون	60088	21344	0.355	75790	79.2	6
قويسنا	45948	18884	0.411	56459	81.4	7
منوف	46388	23225	0.501	58000	80	8
السادات	5614	2351	0.419	8350	67.2	9
الإجمالي	345310	132767	0.384	429473	80.4	

جمعت وحسبت من بيانات مديرية الزراعة بالمنوفية (مركز المعلومات) في فبراير 2022

الاجراءات المنهجية للبحث

المجال الجغرافي

مثلت محافظة المنوفية النطاق الجغرافي لهذا البحث، وهي من المحافظات التى تعاني بشدة من مشكلة التفتت الحيازي وتقزم الحيازات الزراعية، وازدادت نسبة الحائزين لمساحات قزمية اقل من فدان واحد لتصل الى 80.4% من اجمالي عدد الحائزين بالمحافظة، كما شغلت المساحات المتقزمة ما يقارب نصف مساحة اجمالي الحيازات بالمحافظة (اكثر من 43.6%)، جدول رقم 1، وقد اجريت العديد من الدراسات بالمحافظة تناولت بعض ابعاد مشكلة التفتت الحيازي، ولا زالت المشكلة تتفاقم وفقا لآخر البيانات والاحصاءات، ولقد اجري هذا البحث لتتبع ما وصلت اليه المشكلة ومدى تأثر المزارعين بها، وتتبع اثارها ودراسة الشكل التعاوني الانسب لتجميع الحيازات المفتتة والادارة الجماعية للأرض، وكيفية تكوين روابط ناجحة للزراع للتغلب على مثل هذه المشكلات

المجال البشري:

اجري هذا البحث على كافة مراكز محافظة المنوفية (9 مراكز)، وقد تم ترتيب المراكز الادارية بالمحافظة فيما يتعلق بمشكلة التفتت الحيازي وفقا لمعيارين، الاول هو نسبة الحائزين في الفئة الحيازية الاقل من فدان واحد على اجمالي عدد الحائزين بالمركز للتعرف على اكثر المراكز ارتفاعا في نسبة الحيازات القزمية، والثاني هو اقل متوسط ملكية من الأراضي الزراعية لفئة الحائزين لأقل من واحد فدان لاختيار اكثر المركز تفتتا في حجم الحيازات الزراعية، وتم اختيار قرية من كل مركز وفقا لنفس المعيارين السابقين (جدول 2)، وكانت هذه القرى هي: عشما وكفرعشما من مركز الشهداء، وسرس الليان من مركز منوف، وجروان من مركز الباجور، وكمشيش من مركز تلا، وأبو مشهور من مركز بركة السبع، وميت خاقان من مركز شبين الكوم، وشبرابخوم من مركز قويسنا، وكفر داوود من مركز السادات، وسمادون من مركز اشمون. وكانت العينات معبرة جدا عن حجم المشكلة فبعض المراكز مثل مركز الباجور بلغت نسبة الحائزين لمساحة اقل من فدان حوالي 84.4% من اجمالي الحائزين بالمركز يمتلكون متوسط مساحة بلغ 0.371 فدان (حوالي 8.9 قيراط فقط)

جدول 2. التركيب الحيازي للقرى الأكثر في التفتت الحيازي في محافظة المنوفية والممثلة لعينة البحث

المركز	اجمالي عدد الحائزين للفئة الحيازية الأقل من فدان	القرى الاكبر في التفتت الحيازي	عدد الحائزين للفئة الحيازية الاقل من فدان	اجمالي عدد الحائزين بالقرية	% للفئة الحيازية الاقل من فدان على اجمالي عدد الحائزين بالقرية	المساحة الكلية	المساحة الاقل من واحد فدان	متوسط الملكية بالفدان لفئة الحائزين الاقل من فدان
الشهداء	32990	عشما وكفرها	2250	3100	72.6	2034	400	0.178
منوف	46388	سرس الليان	4310	4977	86.6	2987	1373	0.319
الباجور	43234	جروان	2000	2616	76.5	1188	650	0.325
تلا	41479	كمشيش	2066	2511	82.3	2173	755	0.365
بركة السبع	27926	أبو مشهور	2254	2713	83.1	1762	828	0.367
شبين الكوم	41643	ميت خاقان	1959	2587	75.7	1798	741	0.378
قويسنا	45948	شبرابخوم	2500	5350	46.7	3030	1100	0.44
السادات	5614	كفرداوود	1248	1995	62.6	2645	551	0.442
اشمون	60088	سمادون	2307	3908	59	2996	1116	0.484
الإجمالي	345310							

وهو ما يعبر بشكل بالغ عن حجم مشكلة التفتت الحيازي بالمركز ولم تختلف باقي المراكز كثيرا عن ذلك، فمركز تلا نسبة الحائزين لمساحة اقل من فدان واحد حوالي 80.3% من اجمالي الحائزين بالمركز يمتلكون متوسط مساحة بلغ 0.344 فدان (حوالي 8.3 قيراط فقط) ونظرا لتقارب البيانات تم اختيار عينة مقدارها 25 مبحوث من كل قرية من الفئة الحيازية الاقل من فدان واحد فكانت العينة =25×9=225 مبحوث تم اختيارهم عشوائيا من واقع

كشوف الحيازات بالجمعيات الزراعية، وتم استبعاد 5 استمارات بحثية لم تستوف بياناتها بشكل جيد، لتبلغ اجمالي العينة النهائية 220 مبحوث، وبنفس الطريقة كانت القرى المختارة معبرة جدا عن مشكلة التفتت الحيازي، فقرية أبو مشهور مثلا بمركز بركة السبع كان حوالي نسبة 82% من حائزيها يمتلكون حيازات متقزمة جدا بلغ متوسطها 0.367 فدان (حوالي 8.8 قيراط) ، في حين حوالي 73% من حائزي قرية عشما وكفر عشما بمركز الشهداء متوسط ملكيتهم 0.178 فدان (حوالي 4.3 قيراط).

جمع البيانات

تم اعداد استمارة استبيان بالمقابلة الشخصية لتحقيق اهداف الدراسة، وتم اختبارها مبدئيا على قرية منشأة سلطان مركز منوف، والتي لها ظروفا مشابهة لقرى البحث وتم تدقيق الاستمارة ومعالجتها للوصول للشكل الأنسب، وتحقيق اهداف البحث، وتم جمع بيانات الاستمارة بالمقابلة الشخصية من المراكز التسع خلال شهري مارس وابريل 2022.

عرض البيانات البحثية

تم استخدام مجموعة من الاساليب الاحصائية في هذا البحث لعرض وتحليل البيانات البحثية وهي: اساليب الاحصاء الوصفي لشرح وتحليل المتغيرات البحثية مثل التكرارات والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري والمدى والنسب المئوية والمتوسط المرجح

وتم عرض البيانات من خلال مجموعة من الجداول والاشكال البيانية، وطريقة شجرة المشكلات

التعريف الاجرائي للتفتت الحيازي

يقصد بظاهرة التفتت الحيازي وجود المزارع (الحيازات) فى وحدات مزرعية صغيرة لا يرتبط بعضها ببعض في عمليات الإنتاج الزراعي، مما يؤدى إلى إنحراف سعة هذه المزارع عن السعة الاقتصادية المثلى وعدم الاستفادة من المميزات الاقتصادية للسعة المزرعية الكبيرة وبالتالي نقص الإنتاج وإرتفاع التكلفة الإنتاجية الزراعية، وانعكاس ذلك على صافى الدخل المزرعي والزراعي والقومي، وتظهر مشكلة التفتت الحيازى من خلال تناثر حيازة المزارع في أكثر من قطعة سواء بالملك أو الإيجار، وصغر مساحة هذه القطع وتباعدها عن بعضها البعض (وهبه 2020 نقلا عن الشاذلي 4) .

قياس المتغيرات البحثية

- **أسباب التفتت الحيازي**

تم حصر أسباب مشكلة التفتت الحيازي وعرضها على المبحوثين باستجابات عن أهمية السبب: هام، وهام الى حد ما، وغير هام واعطيت درجات 3 ،2 ،1، على الترتيب ثم حساب المتوسط المرجح لأسباب التفتت الحيازي بضرب تكرارات كل سبب هام من وجهة نظر المبحوثين في 3، وهام الى حد ما في 2، وغير هام في 1، ثم تحديد المتوسط المرجع بجمع الثلاثة لكل سبب وقسمتها على إجمالي المبحوثين لتحديد ترتيب أسباب التفتت الحيازي وفقا للأهمية من وجهة نظر المبحوثين

- **الاثار السلبية للتفتت الحيازي**

وتم حسابها بنفس الطريقة السابقة لحساب المتوسط المرجح لأسباب التفتت الحيازي

وصف عينة الدراسة:

تشير البيانات الواردة في جدول (3) والتي تعبر عن الوصف الاحصائي للمبحوثين الى ان متوسط اعمار المبحوثين بلغ 52 عاما وكانت الفئة العمرية من 41 الى 60 سنة هي الأكبر بنسبة 73.2% من اجمالي عدد المبحوثين بينما الفئة التي تقل عن 40 سنة لم تتجاوز 10.9% بما يشير الى ضعف ملكيات الفئات الأصغر سنا وتركز الحيازات في فئات الاعمار الكبيرة،

جدول 3. التوزيع العددي والنسبي للمبحوثين وفقا لمتغيراتهم الشخصية

المتغير	التكرار	النسبة%	المتغير	التكرار	النسبة%
العمر			المهنة		
40-21	24	10.9	الزراعة فقط	89	40.4
60-41	161	73.2	مهن أخرى مع الزراعة	131	59.6
أكبر من 60	35	15.9			
مصدر الحيازة			المستوى التعليمي		
ميراث	149	67.7	امي	18	8.2
شراء	31	14.1	يقرا ويكتب	60	27.3
شراء + ميراث	40	18.2	ابتدائي	17	7.7
نوع الحيازة			اعدادي	18	8.2
ملك	209	95	ثانوي	66	30
ايجار	4	1.8	جامعي	36	16.4
ملك+ايجار	7	3.2	فوق جامعي	5	2.3

ملحوظة : المتوسط الحسابي للعمر 52 سنة وأكبر قيمة 73 واقل قيمة 22 سنة

ويمتهن غالبية المبحوثين مهنا أخرى بالإضافة للزراعة بنسبة 60% ، وفيما يتعلق بالمستوى التعليمي فنسبة المبحوثين الذين لا يجيدون القراء والكتابة لم تتجاوز 8.2%، في حين ان حوالي نصف المبحوثين تقريبا مستواهم التعليمي في المستوى الثانوي او تجاوزه للجامعي، كما تشير النتائج الى ان مصدر حيازات المبحوثين هي من الميراث بنسبة 67.7 %، بينما 14.2% منهم مصدر حيازاتهم الشراء، وباقي المبحوثين (18.2) يجمعون بين الميراث والشراء، اما عن نوعية الحيازات التي يمتلكونها فغالبيتهم يمتلكون أراضيهم بنسبة 95% .

النتائج والمناقشات

1. اسباب التفتت الحيازي

تشير البيانات الواردة في جدول (4) الى ان قوانين وشرائع الميراث هي السبب الأول في ظاهرة التفتت الحيازي من وجهة نظر 216 من المبحوثين، وبنسبة حوالي 98.2% يرون ان هذا السبب من الأسباب الهامة او هامة الى حد ما في ظاهرة التفتت الحيازي، يلي ذلك الزيادة السكانية ثم رغبة الزراع في زراعة اكثر من محصول في مساحات متجاورة لتحقيق الاكتفاء الذاتي من احتياجاتهم، ثم الزحف العمراني وزيادة الطلب على المباني، ثم ضعف التعاونيات الزراعية وضعف روابط ومنظمات الزراع وعدم وجود دورة زراعية ملزمة ثم عدم وجود استراتيجية واضحة من الدولة لمواجهة مشكلة التفتت الحيازي، وكلها أسباب اقلها في الأهمية تجاوز 77.7% من اجمالي اراء المبحوثين كأسباب مهمة تقف وراء مشكلة التفتت الحيازي

جدول 4. أسباب التفتت الحيازي وفقا لآراء المبحوثين من خلال توزيعهم العددي

م	أسباب التفتت الحيازي	التكرارات			المتوسط المرجع
		هام	الى حد ما	غير هام	
1	قوانين وشرائع الميراث	152	64	4	2.67
3	الزيادة السكانية	132	71	17	2.52
8	الرغبة في زراعة أكثر من محصول فى مساحات متجاورة	122	85	13	2.50
4	الزحف العمراني وزيادة الطلب على المبانى	120	84	16	2.47
7	ضعف التعاونيات الزراعية	106	88	26	2.36
6	ضعف روابط ومنظمات الزراع	86	111	23	2.29
2	عدم وجود دورة زراعية ملزمة	91	88	41	2.23
5	عدم وجود إستراتيجية واضحة من الدولة لمواجهة المشكلة	84	87	49	2.16

ن=220

2. الآثار السلبية لمشكلة التفتت الحيازي

تشير نتائج البحث الواردة في جدول (5) الى ان اهم الاثار السلبية التي تسببت فيها مشكلة التفتت الحيازي من وجهة نظر المبحوثين كانت تتعلق بالمياه، ثم الأرض ثم الإنتاج بصفة عامة ثم عمليات التسويق والشراء والاقتراض، وفيما يتعلق بالأرض يرى غالبية المبحوثين (اكثر من 90%) ان مشكلة التفتت الحيازي تسببت في فقد في مساحة الرقعة الزراعية نتيجة كثرة الحدود والفواصل والمراوي، يليها اتجاه الزراع لبيع الأراضي الزراعية أو البناء عليها، وتسببت كذلك في زيادة حالات النزاع والصراع بين المزارعين، وفي تدهور خصوبة التربة، اما فيما يتعلق بالآثار السلبية على المياه من وجهة نظر المبحوثين فتمثلت في عدم توحيد عمليات الري وهو ما يزيد استهلاك مياه الري بدرجة كبيرة، وكذلك فقد في مياه الري (نتيجة للتسرب والبخر وكثرة قنوات الري، (كما أشارت غالبية المبحوثين بنسبة تجاوزت 94% يرون ان هذا الأثر هام او هام الى حد ما) وبالنسبة للآثار السلبية لمشكلة التفتت الحيازي على الإنتاج والعمليات الإنتاجية بصفة عامة فقد تمثلت اهم هذه الاثار السلبية من وجهة غالبية المبحوثين (بنسب تجاوزت 97% ولم تقل عن 90%) في ارتفاع تكاليف العمليات الزراعية ومستلزمات الإنتاج، وصعوبة استخدام الوسائل الحديثة والمتطورة والميكنة في الزراعة، وتضرر الإنتاج نتيجة اختلاف المعاملات واحتياجات المحاصيل ومواعيد الزراعة، وضعف الإنتاج الزراعي بصفة عامة، وصعوبة عمليات خدمة الأرض، وصعوبة عمليات مقاومة الحشائش والأمراض لاختلاف المحاصيل المنزرعة، ولم تتوقف الاثار السلبية عند هذا الحد وانما كانت موجودة كذلك في عمليات التسويق والشراء والاقتراض، وتمثلت الآثار السلبية لمشكلة التفتت الحيازي في هذا النطاق من وجهة نظر المبحوثين وبنفس النسب المرتفعة في صعوبة التصدير إلى الأسواق الخارجية، وكذلك صعوبة تسويق الحاصلات الزراعية، ثم ضعف القوة التساومية للزراع عند بيع محاصيلهم، وصعوبة عمليات الاقتراض لصغر الحيازة، وأخيرا ضعف القوة التساومية

للزراع عند شراء مستلزمات الإنتاج كل هذه الاثار أدت الى مشكلات كبيرة على الزراعة المصرية اثرت على التنمية الزراعية بشكل واضح، فليس أسوأ على التنمية الزراعية من فقدان كثير من اهم الموارد المتمثلة في الأرض والمياه ونحن نعاني ندرة في الموردين بالإضافة لضعف الإنتاج وهو المستهدف الأول من عمليات التنمية، وصل هذا الى العنصر البشري الذي تأثرت قدراته وامكانياته بانخفاض موارده وضعف انتاجه وضعف قدراته الاقتصادية ومستوى معيشته .

جدول 5. الآثار السلبية لمشكلة التفتت الحيازي وفقا لآراء المبحوثين من خلال توزيعهم العددي

الآثار السلبية لمشكلة التفتت الحيازى		درجة الاهمية			المتوسط المرجح
		هام	الى حد ما	غير هام	
الارض	فقد فى الرقعة الزراعية (نتيجة الفواصل والممرات والمراوي ...الخ)	135	66	19	2.53
	إتجاه الزراع لبيع الأرض أو البناء عليها	122	83	15	2.49
	زيادة حالات النزاع والصراع بين المزارعين	117	80	23	2.43
	تدهور خصوبة التربة	105	91	24	2.37
					2.45
المياه	عدم توحيد عمليات الري يزيد استهلاك مياه الري	142	61	17	2.57
	فقد فى مياه الرى (نتيجة للتسرب والبخر وكثرة قنوات الرى ...الخ)	134	73	13	2.55
					2.56
	ارتفاع تكاليف العمليات الزراعية ومستلزمات الانتاج	142	69	9	2.60
	صعوبة إستخدام الوسائل الحديثة والمتطورة والميكنة فى الزراعة	123	92	5	2.54
	إختلاف المعاملات وإحتياجات المحاصيل ومواعيد الزراعة يضر بالإنتاج	126	80	14	2.51
	ضعف الإنتاج الزراعى بصفة عامة	110	90	20	2.41
	صعوبة عمليات خدمة الأرض	90	114	16	2.37
	صعوبة عمليات مقاومة الحشائش والأمراض لاختلاف المحاصيل المنزرعة	91	108	21	2.32
					2.45
التسويق والشراء والاقتراض	صعوبة التصدير إلى الأسواق الخارجية	127	82	11	2.53
	صعوبة تسويق الحاصلات الزراعية	124	78	18	2.48
	ضعف القوة التساومية عند بيع المحاصيل	98	111	11	2.40
	صعوبة عمليات الإقتراض لصغر الحيازة	103	92	25	2.35
	ضعف القوة التساومية عند شراء مستلزمات الانتاج	84	113	23	2.28
					2.41

3. اهمية وجود مشروعات وروابط لتجميع الحيازات الصغيرة

تشير البيانات الواردة في جدول (6) الى اهمية تكوين مشروعات وروابط وتعاونيات لتجميع الحيازات الصغيرة من وجهة نظر المبحوثين، حيث يشير الغالبية العظمي من المبحوثين (حوالي 91.8%) ان أهمية تكوين روابط وتعاونيات تجميع الحيازات المفتتة ترجع لأنها ستساعد في الشراء التعاوني لمستلزمات الإنتاج، وكذلك اختيار انواع المحاصيل الانسب للزراعة كما يشير 89.1% من المبحوثين، ثم زيادة الاستفادة من استخدام الميكنة الزراعية، وزيادة الانتاجية الزراعية بالمنطقة، والاستغلال الامثل لمساحة الأرض، والاستغلال الانسب لمياه الري، وحل المشكلات بطريقة افضل (التشاور والحل الجماعي) وسهولة مكافحة الآفات وسهولة التسويق التعاوني وسهولة وكفاءة الخدمات الارشادية، وأخيرا ضمان التنسيق والخدمات المتبادلة مع المنظمات الاخرى بالقرية، بنسب 88.6%-85.5% -85.5 % - 85.5% -84.5% -84.5% -83.2% -80.9% -74.1% على الترتيب، أي ان غالبية المبحوثين يشيرون الى أهمية تكوين مشروعات وروابط وتعاونيات لتجميع الحيازات الصغيرة في كافة البنود والمجالات التي يمكن ان تحققها هذه المشروعات بما يعني ادراكهم لأهمية التجميع وإمكانية استثمار ذلك في مثل تلك المشروعات الخاصة بتجميع الحيازات المفتتة في شكل روابط وأنظمة إدارة جماعية للحيازات المفتتة .

جدول 6. توزيع المبحوثين وفقا لآرائهم في اهمية تكوين مشروعات وروابط وتعاونيات لتجميع الحيازات الصغيرة

م	اهمية تكوين مشروعات وروابط لتجميع الحيازات الصغيرة	تكرارات (هام)	%
1	الشراء التعاوني لمستلزمات الانتاج	202	91.8
2	اختيار انواع المحاصيل الانسب للزراع	196	89.1
3	زيادة الاستفادة من استخدام الميكنة الزراعية	195	88.6
4	زيادة الانتاجية الزراعية بالمنطقة	188	85.5
5	الاستغلال الامثل لمساحة الارض	188	85.5
6	الاستغلال الانسب لمياه الري	188	85.5
7	حل المشكلات بطريقة أفضل (التشاور والحل الجماعي)	186	84.5
8	سهولة مكافحة الآفات	186	84.5
9	سهولة التسويق التعاوني	183	83.2
10	سهولة وكفاءة الخدمات الارشادية	178	80.9
11	تحسين خصوبة التربة	177	80.5
12	تنمية مهارات المزارعين في العمل الجماعي واكتساب خبرات جديدة	165	75
13	تيسير الحصول على القروض	163	74.1
14	ضمان التنسيق والخدمات المتبادلة مع المنظمات الاخرى بالقرية	163	74.1

4. استعداد المبحوثين الفعلي لتكوين روابط إدارة جماعية للحيازات المفتتة بمنطقتهم

تشير البيانات الواردة في جدول (7) الى ان 95.9 % من المبحوثين يرغبون في إقامة روابط ومشروعات تجميع الحيازات المفتتة في منطقتهم ويرونه هام او هام الى حد ما في حين ان 4.1 % فقط من المبحوثين لا يعتبرون هذا ضروريا.

كما يشير غالبية المبحوثين (65.9%) الى رغبتهم الفعلية في المشاركة في مثل هذه الروابط والمشاريع، كما يشيرون ان اهم الحوافز المشجعة على تكوين روابط ومشروعات التجميع الحيازي تتمثل في الاستفادة من الاهداف التي تحققها الرابطة، والدعم المادي والحوافز العينية للمشاركة، ووجود مزايا معينة للأعضاء، والتعاون والمشاركة والعلاقات العامة، وهو ما أشار اليه 71.8% - 50% - 43.6% -40% من المبحوثين على الترتيب، وفيما يتعلق بحرية المشاركة في اي روابط لتجميع الحيازات الصغيرة يرى نحو 60.9% من المبحوثين ان تكون المشاركة تطوعية، فيما يرى حوالي 39.1% منهم بضرورة ان تكون المشاركة اجبارية.

جدول7. استعداد المبحوثين لتكوين روابط إدارة جماعية للحيازات المفتتة بمنطقتهم وفقا لتوزيعهم العددي والنسبي

م		ك	%
1	الرغبة في تجميع الحيازات الصغيرة في روابط للمزارعين بمنطقتهم		
	هام جدا	136	61.8
	الى حد ما	75	34.1
	غير هام	9	4.1
2	الرغبة في المشاركة في اي روابط لتجميع الحيازات الصغيرة	145	65.9
3	الحوافز المشجعة للمشاركة في روابط تجميع الحيازات الصغيرة		
	الاستفادة من الاهداف التي تحققها الرابطة	158	71.8
	الدعم المادي والحوافز العينية للمشاركة	110	50
	وجود مزايا معينة للأعضاء	96	43.6
	التعاون والمشاركة والعلاقات العامة	88	40
	حرية المشاركة في اي روابط لتجميع الحيازات الصغيرة		
1	تطوعي	134	60.9
2	اجباري	86	39.1

5. الشكل الافضل لتجميع الحيازات المفتتة من وجهة نظر المبحوثين

بعد عرض مجموعة من نماذج التجميع الحيازي المحلية والدولية على المبحوثين للتعرف على الشكل الأنسب والمفضل لديهم لتجميع الحيازات المفتتة والإدارة الجماعية للأرض، جاءت آرائهم كما تشير البيانات الواردة في جدول (8) الذي يعبر عن توزيع المبحوثين وفقا لآرائهم في الشكل الافضل لتجميع الحيازات المفتتة، على النحو التالي:

اهم اشكال التجميع كانت من خلال الادارة الجماعية للأرض من خلال إنشاء روابط وتنظيمات تعاونية للمزارعين حيث ان نسبة 95.9% من الزراع يعتبرونه: هام او هام الى حد ما، والشكل الثاني الذي فضله المبحوثون كان دخول شركات استثمارية للقرية لاستغلال الارض بمقابل مادي، ثم تأسيس شركات مساهمة لإدارة الأرض ويكون المزارعين الاعضاء والمالكين بأسهم، ثم التجميع من خلال عودة الدورة الزراعية، ثم التجميع من خلال الزراعة التعاقدية مع صغار المزارعين، وأخيرا استقلال التعاونيات اداريا وقيامها بشراء أو استئجار أراضي زراعية

جدول 8. الشكل الافضل لتجميع الحيازات المفتتة وفقا لآراء المبحوثين من خلال توزيعهم العددي

م	الشكل الأفضل لتجميع الحيازات المفتتة	درجة الاهمية			
		هام	هام الى حد ما	غير هام	المتوسط المرجح
1	الادارة الجماعية للأرض من خلال إنشاء روابط وتنظيمات تعاونية للمزارعين	139	72	9	1.96
2	دخول شركات استثمارية للقرية لاستغلال الارض بمقابل مادي	85	75	60	2.11
3	تأسيس شركات مساهمة لإدارة الأرض ويكون المزارعين الاعضاء والمالكين باسهم	112	77	31	2.37
4	من خلال عودة الدورة الزراعية	154	51	15	2.63
6	التجميع من خلال الزراعة التعاقدية مع صغار المزارعين	123	87	10	2.51
7	استقلال التعاونيات اداريا وقيامها بشراء أو استئجار أراضي زراعية	85	98	37	2.22
8	مشروعات دعم تجميعات من 5-10 افدنة للحيازات المفتتة	101	99	20	2.37

6. كيفية استغلال موارد الأرض والميكنة والعمالة من خلال الرابطة

تشير البيانات الواردة في جدول (9) الى ان الغالبية العظمى من المبحوثين تفضل ان يحتفظ كل مزارع بأرضه ويلتزم في استغلالها بقرارات الرابطة وهو ما يشير اليه 75.5% من اجمالي المبحوثين، فيما يرى حوالي 24.5% منهم الى ان من الأفضل تسليم الارض للرابطة وتقوم الرابطة بتقييم الارض وفقا لقيمتها السوقية وقربها من الطرق الرئيسية والترع وتحويلها لاسهم، وفيما يتعلق باستغلال الآلات الزراعية والميكنة الموجودة لدى مزارعي الروابط تشير الغالبية العظمى من المبحوثين (84.1%) الى أهمية عمل تجميع للميكنة والآلات المناسبة لدى الزراع وفقا لوحدات تقررها لجنة تقييم وتستأجرها الرابطة، اما فيما يتعلق باستغلال العمالة من المشاركين في الرابطة ، يشير 75.5% من المبحوثين الى أهمية ان تقوم الرابطة باستخدام العمالة التي تحتاجها من بين اعضائها أولا، وأخيرا وفيما يتعلق بأساليب التصرف المناسبة عند الحاجة لزراعة محاصيل موجودة بتجميعه حيازية اخرى لا يمتلكها المزارع ان تكون من خلال الاستبدال المؤقت وهو ما أشار اليه 57.7 من المبحوثين، ثم الايجار، والاستبدال بالشراء، والشراء الإضافي كما أشار 21.4% و 13.2% و 7.7 % من المبحوثين على الترتيب .

جدول 9. توزيع المبحوثين وفقا لآرائهم في كيفية استغلال الأرض والميكنة والعمالة من خلال الرابطة

م		ك	%
1	الشكل الأنسب لاستغلال الأراضي المفتتة حيازيا		
	2. يحتفظ كل مزارع بأرضه ويلتزم في استغلالها بقرارات الرابطة	166	75.5
	1. تسليم الارض للرابطة وتقوم الرابطة بتقييم الارض وفقا لقيمتها السوقية وقربها من الطرق الرئيسية والترع وتحويلها لاسهم	54	24.5
2	استغلال الآلات والميكنة الزراعية		
	عمل تجميع للميكنة والآلات المناسبة لدى الزراع وفقا لوحدات تقررها لجنة تقييم وتستأجرها الرابطة	185	84.1
3	استغلال العمالة من المشاركين في الرابطة		
	تقوم الرابطة باستخدام العمالة التي تحتاجها من بين اعضائها اولا	166	75.5
4	التصرف عند الحاجة لزراعة محاصيل موجودة بتجميعه حيازية اخرى		
	الاستبدال المؤقت	127	57.7
	الايجار	47	21.4
	الاستبدال بالشراء	29	13.2
	الشراء الاضافي	17	7.7

7. تكوين وشكل واختصاصات مجالس إدارة روابط التجميعات الحيازية (الإدارة الجماعية للأرض) من وجهة نظر المبحوثين

تشير البيانات الواردة في جدول (10) الى تفضيلات المبحوثين فيما يتعلق بطريقة تكوين وشكل واختصاصات مجالس إدارة روابط تجميع الحيازات، حيث يشير غالبية المبحوثين (حوالي 80.5%) الى ان أفضل طريقة لاختيار مجالس إدارة روابط تجميع الحيازات هي طريقة الانتخاب بين الأعضاء، فيما يرى بعض المبحوثين (حوالي 19.5%) الى ان اختيار مجلس إدارة الروابط في جلسة عرفية هي الطريقة الأنسب للاختيار.

وبالنسبة لأنسب الأشخاص الواجب تواجدهم في مجالس إدارات روابط تجميع الحيازات يشير المبحوثون الى ان أنسب هؤلاء الأشخاص هم: بعض المزارعين أعضاء الرابطة، المرشد الزراعي بالمنطقة، ممثل حكومي قانوني للرابطة، بعض القادة المحليين، مدير الجمعية الزراعية بنسب مئوية 90.9 – 64.5 – 53.6 – 50 – 47.3 على الترتيب.

وفيما يتعلق بآراء المبحوثين في اختصاصات مجالس إدارة روابط تجميع الحيازات والادارة الجماعية للأرض تشير نتائج البحث الواردة في جدول (10) الى رؤى المبحوثين في الاختصاصات الأهم لمجالس إدارة روابط تجميع الحيازات والادارة الجماعية للأرض وهي : تشجيع مشاركة الارشاد الزراعي وتدريب الزراع، وادارة الخلاف والنزاع بين الأعضاء، وتحديد اللائحة الداخلية لسير التنظيم وسير العمل، وتحديد مكان الاجتماعات ووقته، وتحديد اللوائح المنظمة والقواعد الملزمة للمشاركين، والاجتماعات الدورية، والتعاون مع المنظمات الأخرى، والمشاركة في المتابعة والتقييم، والنظام المالي والمحاسبي للرابطة، وتحديد الاولويات وخطة العمل السنوية، والعمل على تداول الرئاسة والعضوية على الترتيب وبنسب تراوحت بين 88.2% حتى 72.7% .

وأخيرا تشير نتائج البحث الواردة في جدول (10) الى متوسط مدة انتخاب مجالس إدارة روابط تجميع الحيازات والادارة الجماعية للأرض من وجهة نظر المبحوثين هي 3.8 سنة بانحراف معياري 1.56.

جدول 10. توزيع المبحوثين وفقا لآرائهم في تكوين وشكل واختصاصات مجالس إدارة روابط التجميعات الحيازية (الإدارة الجماعية للأرض)

تكوين وشكل واختصاصات مجالس إدارة روابط التجميعات الحيازية (الإدارة الجماعية للأرض)			
1	أفضل طرق اختيار مجالس إدارة الروابط	ك	%
1	الانتخاب بين الاعضاء	177	80.5
2	الاختيار في جلسة عرفية	43	19.5
2	انسب الممثلين لمجلس إدارة الروابط	ك	%
1	بعض المزارعين بالانتخاب من الاعضاء	200	90.9
2	المرشد الزراعي بالمنطقة	142	64.5
5	ممثل حكومي قانوني للرابطة	118	53.6
4	بعض القادة المحليين	110	50
3	مدير الجمعية الزراعية	104	47.3
3	اهم اختصاصات مجالس روابط الادارة الجماعية للأرض	ك	%
6	مشاركة الارشاد.. وتدريب الزراع	194	88.2
10	ادارة الخلاف والنزاع بين الاعضاء	189	85.9
2	تحديد اللائحة الداخلية لسير للتنظيم وسير العمل	188	85.5
1	تحديد مكان الاجتماعات ووقته	186	84.5
4	تحديد اللوائح المنظمة والقواعد الملزمة للمشاركين	185	84.1
8	الاجتماعات الدورية	178	80.9
11	التعاون مع المنظمات الاخرى	175	79.5
9	المشاركة في المتابعة والتقييم	172	78.2
3	النظام المالي والمحاسبي للرابطة	169	76.8
7	تحديد الاولويات وخطة العمل السنوية	169	76.8
5	العمل على تداول الرئاسة والعضوية	160	72.7
4	مدة انتخاب مجالس إدارة الروابط		
	متوسط المدة الأنسب لمجالس إدارات الروابط	أكبر مدة	اقل مدة	الانحراف المعياري
	3.8 سنة	10	1	1.56

8. مشكلات الإدارة الجماعية للأرض وتكوين روابط تجميع الحيازات المفتتة

تشير البيانات الواردة في جدول (11) الى التوزيع العددي والنسبي للمبحوثين وفقا لآرائهم في مشكلات الادارة الجماعية للأرض وتكوين روابط تجميع الحيازات المفتتة والتي تمثلت في : كثرة الاختلافات بين الأعضاء، وتقييد حرية المزارعين في زراعة ما يناسبهم، وتغليب البعض للمصلحة الشخصية عن مصلحة الجماعة، وعدم قناعة بعض المزارعين بالفكر التعاوني والادارة الجماعية ، ومشكلة الحدود بين اراضي الفلاحين، ووجود

بعض اصحاب النفوذ الذين يمثلون قوة مضادة، وصعوبة التنظيم، وعدم توافر الوقت وذلك بنسب 85.4 ، 85.4 ، 82.7 ، 80.5، 76.8، 75.5 70.5 ، 50.9 على الترتيب

جدول 11. توزيع المبحوثين وفقا لآرائهم في مشكلات الادارة الجماعية للأرض

م	مشكلات الادارة الجماعية للارض	التكرار	%
5	كثرة الاختلافات بين الاعضاء	188	85.4
8	تقييد حرية المزارعين في زراعة ما يناسبهم	188	85.4
1	تغليب البعض للمصلحة الشخصية عن مصلحة الجماعة	182	82.7
6	عدم قناعة بعض المزارعين بالفكر التعاوني والادارة الجماعية	177	80.5
7	مشكلة الحدود بين اراضي الفلاحين	169	76.8
2	وجود بعض اصحاب النفوذ الذين يمثلون قوة مضادة	166	75.5
4	صعوبة التنظيم	155	70.5
3	عدم توافر الوقت	112	50.9

التوصيات

أظهرت نتائج البحث بعض الجوانب التي يمكن ان تحقق فوائد تطبيقية، يمكن ايجازها فيما يلي:

1. ان غالبية الحيازات يمتلكها كبار السن، بما يوضح أهمية تشجيع تمليك الشباب للأراضي الزراعية، وادخال الشباب في العملية الإنتاجية الزراعية، بما يساعد في دفع عملية التنمية.
2. تشجيع قيام الروابط والتعاونيات الزراعية التي تنظم الإدارة الجماعية للأراضي المفتتة، وتحقق الاستغلال الأمثل لكل الموارد الزراعية، حيث أظهرت نتائج الدراسة استعداد الزراع الكبير للمشاركة في هذه الروابط والتعاونيات، كما يمكن الاسترشاد بنتائج البحث في معرفة الشكل الأفضل للروابط والتعاونيات وتكوينها وانتخاب أعضائها وادوارها ووظائفها والمشكلات التي تواجهها.
3. تقديم برامج تدريبية للزراع في اساسيات العمل الجماعي والمشاركة، وانشاء وإدارة الروابط والتعاونيات، والحل الجماعي للمشكلات، والآثار السلبية لمشكلة التفتت الحيازي، ودواعي وآليات تجميع الحيازات المفتتة، والمزايا والفوائد التي تتحقق للمزارعين من خلال ذلك، وبعض النماذج المحلية والعالمية المميزة في تجميع الحيازات الصغيرة، مع الاسترشاد بنتائج هذا البحث عند تخطيط هذه البرامج.

المراجع

إبراهيم، أحمد حسن، الحيازات المزرعية والحيازات التعاونية فى مصر، رسالة ماجستير، فسم الاقتصاد الزراعي، كلية الزراعة، جامعة عين شمس،1972.

إستراتيجية التنمية الزراعية المستدامة 2030 (2009)، وزارة الزراعة وإستصلاح الأراضي، مجلس البحوث الزراعية، مركز البحوث الزراعية.

إيمان عزت محمد محمد زعلوك، إمكانيات تجميع الحيازات الزراعية الصغيرة، رسالة دكتوراة غير منشورة، قسم الاقتصاد الزراعي، كلية الزراعة، جامعة عين شمس، 2009

الدسوق، فكرى سعد (دكتور) وآخرون، دراسة تحليلية لعوائد السعة لبعض محاصيل الحبوب فى ظل التفتت الحيازى المزرعى، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي، المجلد الثالث عشر، العدد الرابع عشر، ديسمبر 2003.

الشاذلي، فوزي عبد العزيز، التعاونيات الزراعية رؤية مستقبلية، البيان للطباعة، 2005.

بشير، عبدالمولى (دكتور)، الوسائل الرئيسية لتحقيق التنمية الزراعية في جمهورية مصر العربية، مجلة الفلاحة، العدد الثالث، السنة الثالثة والخمسين، يونيو 1973.

جندي، يوسف كامل، الآثار الاقتصادية لتجميع الاستغلال الزراعى بمحافظة المنوفية، الجمهورية العربية المتحدة، رسالة ماجستير، قسم الاقتصاد الزراعى، كلية الزراعة جامعة عين شمس 1967.

عباس، رضوان محمود، الحسيني أحمد النفيلى (دكاترة)، دراسة اقتصادية للآثار المترتبة على تفتت الحيازة الزراعية في ج.م.ع (دراسة حالة محافظة الدقهلية) المجلة المصرية للاقتصاد الزراعى، المجلد الثالث والعشرون، العدد الرابع، ديسمبر 2013.

عزة محمود عبد القادر غزالة (دكتور) وآخرون، أثر حجم الحيازة على انتاجية وتكاليف أهم المحاصيل الزراعية فى محافظة البحيرة – المجلة المصرية لاقتصاد الزراعى – المجلد الثانى عشر– يونيو 2002.

عطيه، إسماعيل محمد محمود، تنظيم الاستغلال الزراعي وأثرة على الهيكل الانتاجى والتكوين المحصولى، رسالة ماجستير، قسم الاقتصاد الزراعي، كلية الزراعة جامعة القاهرة 1964.

ليلى جاد الرب، وعلاء الخواجة (دكاترة)، سياسات رفع متوسط الحيازة فى مصر، مركز المعلومات ودعم واتخاذ القرار مجلس الوزراء 2006.

محمد، أحمد عبد الحفيظ، طلعت روق أقلاديوس، الملامح الرئيسية للخريطة الحيازية الزراعية بمحافظة أسيوط، مجلة الاقتصاد الزراعي، المجلد الثامن العدد الاول، مارس 1992.

وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي – الإدارة المركزية للاقتصاد الزراعي، التعدادات الزراعية العامة للفترة من تعداد 82/81 وحتى 2010/2009

وزارة الزراعة، قطاع الشئون الاقتصادية، نشرة التعداد الزراعي عام 2010.

وهبه، أحمد جمال الدين، يسرى عبد المولى رميح، سونيا محمد نصرت(دكاترة)، دراسة تداعيات التفتت الحيازى وأساليب المواجهة من منظور شمولى، دراسة غير منشورة، مركز البحوث الزراعية، معهد بحوث الإرشاد الزراعى والتنمية الريفية، 2020

Farmers' Visions About the Problem of Land Fragmentation and the Mechanisms of Consolidation of Fragmented Lands in Menoufia Governorate

Gad, M. G. ; Mona F. Salama ; H. H. El-Basha and Shaimaa M. Naba

Agricultural Research Center, Agricultural Extension & Rural Development Institute

ABSTRACT

This research aimed to identify the causes and effects of land fragmentation problem thereof from farmers' point of view, importance of consolidation of fragmented lands, willingness of the farmers to participate in the organization of consolidation of fragmented lands and to determine the best organizational form to consolidation of fragmented lands. This research was conducted on 225 Smallholder farmers who own areas less than one acre in Menoufia Governorate, on its nine districts, data were collected during March and April 2022 through a personal interview using a questionnaire, arithmetic mean, frequencies, percentages in tabular presentation were used to analyze and displaying the results. The most important results of this research were: The most important causes of land fragmentation were inheritance laws, the population increase, the weakness of agricultural cooperatives and farmers' organizations. The most important negative effects caused by the problem of land fragmentation was lost in the area of the agricultural lands, conflict between farmers, and in the deterioration of soil fertility, and significant increase in irrigation water consumption. The majority of respondents confirmed the importance of projects, organizations, and cooperatives for the consolidation of fragmented land, and prefer that each farmer keeps his land and commits to exploiting it by the decisions of the organization or cooperative, The problems of land management by group to improve fragmented land: differences and conflict between the members, the restriction of the farmers' freedom to cultivate what suits them, the problem of the borders between the farmers' lands.

Keywords: land fragmentation -cooperatives -farmers organizations